ردا على التهديدات بفرض رسوم جمركية إضافية

بكين تتهم واشنطن بالسعي إلى تدمير التجارة «الأميركية-الصينية»

◆ نيكي يهبط بفعل تصاعد النزاع التجاري بين الصين وأميركا

أشخاص يمرون أمام لوحة إلكترونية تعرض أداء مؤشر نيكي

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

◆ أسهم أوروبا تتراجع منهية ارتفاعا استمرست جلسات متتالية

◆ تراجع اليوان والأسترالي مع تهديد أميركا بفرض رسوم إضافية

انخفضت أسعار النفط امس الأربعاء وهبط خام برنت أكثر من دولار خلال الجلسة، بعدما هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم تجارية جديدة على الصين.

واتهمت الصين امس الاربعاء الولايات المتحدة بالسعي الى «تدمير» التجارة بين البلدين، وذلك ردا على التهديدات التي وجهتها واشنطن الى بكين بفرض رسوم جمركية اضافية على بضائع صينية تستورد منها الولايات المتحدة ما قيمته 200 مليار دولار سنويا.

وتراجع المؤشر نيكي للأسهم اليابانية امس الأربعاء بعد ارتفاعه على مدى ثلاثة أيام متتالية، بعدما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفرض رسوما جمركية على سلع صينية أخرى قيمتها 200 مليار دولار مما أثر سلبا على أسهم شركات الشحن وصناعة المعدات.

كما تراجعت الأسهم الأوروبية في المعاملات المبكرة يوم الأربعاء مع تصاعد نزاع تجاري بين الصين والولايات المتحدة مما سينهي على ما يبدو ارتفاعا استمر ست جلسات متتالية.

هذا و تراجع اليوان الصيني صوب أدنى مستوى في 11 شهرا وانخفض الدولار الأسترالي يوم الأربعاء بعدما هددت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية بنسبة عشرة بالمئة على واردات صينية إضافية قيمتها 200 مليار دولار في ظل النزاع التجاري المتصاعد.

وقال نائب وزير التجارة الصيني لي شينغانغ خلال منتدى في بكين إن «زيادة الرسوم الجمركية بصورة متبادلة وعلى نطاق واسع بين الصين والولايات المتحدة ستؤدي حتما الى تدمير التجارة الصينية–الاميركية».

وأضاف إن «هذه الممارسات تؤثر سلبا على العولمة الاقتصادية وتضرّ بالنظام الاقتصادي العالمي».

وإذ وصف المسؤول الصيني التراشق الضريبي الدائر حاليا بين بلاده والولايات المتحدة بأنه «وقت فوضوي في التجارة الدولية»، اكد ان «الشركات في كلا البلدين ستتكبّد خسائر. ما من منتصر في حرب تجارية. التعاون هو الخيار الوحيد الصائب بين الصين والولايات المتحدة».

واضاف أن «الولايات المتحدة ترفع على ما يبدو من وتيرة هذه المناوشات التجارية»، محذرا من ان «الاثر السلبي للمناوشات التجارية بدأ يظهر فعلا».

واتى تصريح المسؤول الصيني بعيد إعلان الادارة الاميركية أنها أعدّت قائمة بسلع صينية تستورد منها الولايات المتحدة ما قيمته 200 مليار دولار سنويا، وذلك بهدف فرض رسوم جمركية عليها بنسبة 10% اعتبارا من ايلول/سبتمبر المقبل.

وكان الرئيس الاميركي دونالد ترامب توعّد بكين باجراء انتقامي بعدما ردّت بالمثل على قائمة اميركية اولى شملت صادرات صينية الى الولايات المتحدة بقيمة 34 مليار دولار فرضت عليها واشنطن الاسبوع الماضي رسوما جمركية بنسبة 25%.

ومساء الثلاثاء قال ممثل التجارة الأميركية روبرت لايتزر إن قيمة السلع الواردة في القائمة الاولى تبلغ 50 مليون دولار سنويا وليس 34 مليونا كما أُعلن سابقا، مشيرا الى ان الصادرات الصينية المستهدفة بهذه الرسوم هي منتجات تستفيد من «نقل قهري للتكنولوجيا» وهو المصطلح الذي تطلقه واشنطن على السياسة التي تتّبعها الصين في تعاملها مع شركات التكنولوجيا الاميركية.

ويتهم مسؤولون اميركيون الصين ببناء هيمنتها الصناعية عبر سرقة الكترونية للدراية التكنولوجية الاميركية بفرضها نقل الملكية الفكرية والاستحواذ عليها من قبل شركات تابعة للدولة.

واضاف لايتزر في بيان إن قرار اعداد قائمة ثانية اتخذ ردا على الاجراء الانتقامي الذي لجأت اليه الصين بفرضها رسوما جمركية على صادرات اميركية، مشيرا الى ان القائمة الثانية تشمل سلعا صينية تستورد منها الولايات المتحدة سنويا ما قيمته 200 مليار دولار، اي اربعة اضعاف قيمة السلع الواردة في القائمة الاولى.

واوضح لايتزر في بيانه أنه «نتيجة للاجراءات الانتقامية التي لجأت اليها الصين وعدم قدرتها على تغيير ممارساتها فقد أمر الرئيس مكتب ممثل التجارة الاميركية بالبدء في آلية ترمي الى فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على واردات اضافية بقيمة 200 مليار دولار».

ولكن الاجراءات والقواعد المتبعة في هذا المجال تجعل فرض هذه الضرائب في الحال امرا مستحيلا، اذ يتعيّن على المكتب ان يعقد جلسات استماع حول المنتجات المدرجة في القائمة الجديدة للنظر في ما اذا كان سيتم الابقاء عليها ام لا.

وبحسب مسؤول في الادارة فإن الأمر سيستغرق حوالي شهرين لوضع اللمسات النهائية على القائمة التي ما ان تصبح جاهزة حتى تحال الى ترامب الذي سيقرّر عندها ما اذا كان سيعتمدها ام لا.

ويحذر الخبراء منذ أشهر من أضرار محتملة لحرب تجارية بين واشنطن وبكين ليس فقط على صعيد الاقتصاد الاميركي بل أيضا على الاقتصاد العالمي الامر الذي يهدد بوقف النمو الاقتصادي المستمر منذ سنوات.

وعلى الرغم من التحذيرات من تداعيات هذه الحرب على الولايات المتحدة نفسها، الا ان ترامب يعتقد ان الاقتصاد الاميركي يمكنه الخروج فائزا من هذه المعركة.

في المقابل تعتبر الصين ان اقتصادها قادر على تخطي الازمة بالتركيز على الطلب المحلي وتخفيف الاعتماد على الصادرات.

ترامب يتهم المانيا بأنها «رهينة» روسيا في إمداداتها بالطاقة

شن الرئيس الاميركي دونالد ترامب امس الاربعاء في اليوم الاول من قمة حلف شمال الاطلسي في بروكسل هجوما حادا على المانيا متهما اياها بانها «رهينة» روسيا في امداداتها بالطاقة وبالمساهمة في اثراء دولة تعتبر عدوة للحلف.

ويبدو ان محاولات الامين العام لحلف شمال الاطلسي ينس ستولتنبرغ الذي التقاه ترامب قبل افتتاح قمة حلف الاطلسي رسميا عند الساعة 12،30 ت غ، لتقديم تفسيرات لم تقنع الرئيس الاميركي. وقال ترامب في معرض هجومه على اكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الاوروبي ان «المانيا تثري روسيا. انها رهينة روسيا». واضاف «ان المانيا خاضعة بالكامل لسيطرة روسيا. انها تدفع مليارات الدولارات لروسيا لتامين امداداتها بالطاقة وعلينا الدفاع عنهم في مواجهة روسيا. كيف يمكن تفسير هذا الامر؟ هذا ليس عادلا». وكان الرئيس الاميركي ندد عدة مرات بمشروع انبوب الغاز نورستريم الذي سيربط مباشرة روسيا بالمانيا وطالب بالتخلي عنه. وهذا المشروع يثير انقساما في صفوف الاوروبيين. وتستورد دول الاتحاد الاوروبي ثلثي احتياجاتها من الاستهلاك (66%). وفي العام 2017 شكل ذلك 360 مليار متر مكعب من الغاز بينها 55 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال بقيمة 75 مليار يورو بحسب الاحصاءات الاوروبية. وحتى الان نصف الغاز الذي يتم شراؤه هو روسي لكن الاوروبيين يسعون الى كسر هذا الاعتماد.

وتعتمد الولايات المتحدة استراتيجية غزو اسواق لبيع غازها الطبيعي. فهي صدرت 17،2 مليار متر مكعب عام 2017 بينها 2،2% نحو موانىء الاتحاد الاوروبي. وبالواقع يعبر الاوروبيون عن قلقهم ازاء قمة صعبة وشائكة للحلف الاطلسي الاربعاء والخميس. فقد غادر الرئيس الاميركي واشنطن معلنا بلهجة تهكمية يمكن ان تفسر استفزازا، ان لقاءه المرتقب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي قد يكون «اسهل» من قمة حلف الاطلسي. ويثير هذا السلوك غضب الأوروبيين.

وخلافا للهجة أسلافه اللبقة، خاطب رئيس الاتحاد الاوروبي دونالد توسك الثلاثاء ترامب ليعبر عن مدى الازعاج الذي تسببه انتقاداته اليومية ودعاه إلى «تقدير» حلفائه «لأن ليس لدى أميركا الكثير منهم». وذكر أيضا بأن أوروبا كانت «أول من تصرّف» بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 على الأراضي الأميركية.

السعودية.. أسعار «السايبور» عند أعلى مستوى منذ 2008

ارتفع متوسط أسعار الفائدة بين المصارف السعودية «السايبور» على الودائع بالريال لمتوسط ثلاثة أشهر إلى 2.416 % بنهاية شهر مايو الماضي 2018، مقابل 2.322 % خلال شهر أبريل الماضي.

ووفقا لتحليل استند إلى بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي « ساما »، فإن متوسط أسعار الفائدة بين المصارف السعودية خلال مايو 2018 يعد الأعلى منذ نهاية عام 2008، وبالتحديد شهر ديسمبر من 2008 البالغ حينها 3.138 في المائة. وارتفعت أسعار «السايبور» للشهر السابع على التوالي منذ شهر أكتوبر من العام الماضي البالغ حينها نحو 1.792 في المئة، بحسب ما ورد في صحيفة «الاقتصادية».

وكان أكبر ارتفاع خلال شهر أبريل الماضي بنحو 24.8 نقطة أساس، وذلك يعود إلى ارتفاع الفائدة على الدولار، في حين بلغ ارتفاع أسعار الفائدة منذ بداية العام نحو 54 نقطة أساس.

ورفعت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» أسعار الفائدة في 13 يونيو الماضي 0.25 في المئة، وارتفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» من 225 نقطة أساس «2.25 في المئة» إلى 250 نقطة أساس «2.5 في المئة»، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» من 175 نقطة أساس «1.75 في المئة» إلى 200 نقطة أساس «2 في المئة».

واتجهت أسعار « السايبور « في مسار صاعد منذ بداية عام 2016 مقارنة بأسعارها خلال الأعوام السبعة الماضية، حيث كانت مستقرة ما بين 0.87–0.95 في المئة، لتشهد بعدها موجة من الارتفاع منذ نهاية عام 2015. وبلغ متوسط الفائدة خلال الربع الرابع من عام 2015 نحو 1.1 في المئة ثم 1.71 في المئة خلال الربع الأول من عام 2016 ونحو 2.07 في المئة للربع الثاني من العام نفسه إلى أن بلغ بنهاية الربع الرابع 2.19 في المئة. ورغم استقرارها عام 2017 عند متوسط 1.8 في المئة، إلا أنها واصلت الارتفاع منذ مطلع العام الحالي حتى وصلت إلى المستويات الحالية. ومن أهم أسباب ارتفاع أسعار الفائدة، توجيهات البنك الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة على الدولار الذي يرتبط الريال به، وتوسع الحكومة في إصدار السندات المحلية.

«سامسونغ» تفتتح أكبر مصنع للهواتف في العالم

افتتحت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية هذا الأسبوع، ما أطلقت عليه أكبر منشأة لتصنيع الهواتف المحمولة في العالم، في ثاني أكبر سوق للهواتف الذكية عالمياً، ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في المصنع المتواجد في الهند، والذي سيكتمل تمامًا عام 2020، إلى مضاعفة قدرات «سامسونغ» فيما يتعلق بإنتاج الهواتف ضمن البلد من 68 مليون هاتف إلى 120 مليون هاتف سنويًا. ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي تسعى فيه شركة التكنولوجيا الكورية الجنوبية إلى توسيع الإنتاج في أسرع أسواق الهواتف المحمولة الرئيسية نموًا في العالم، وقال المحللون الذين يتتبعون هذا القطاع إن المنشأة في نويدا الواقعة في ضواحي نيودلهي، ستسمح لشركة «سامسونغ» بتصنيع الهواتف بتكلفة أقل، نظرًا لحجمها عندما تصبح مراكز تصنيع الهواتف الأخرى مثل الصين أكثر تكلفة، بحسب «البوابة العربية للأخبار التقنية». ويساعد المصنع، الذي افتتحه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي والرئيس الكوري الجنوبي مون جاي–إن خلال زيارتهما للمنشأة، شركة «سامسونغ» أيضاً على التنافس مع الآخرين مثل شركة شاومي الصينية، التي أصبحت في وقت سابق من هذا العام أكبر علامة تجارية للهواتف الذكية في الهند فيما يتعلق بعدد الشحنات. ويعد افتتاح منشأة التصنيع بمثابة انتصار لبرنامج رئيس الوزراء ناريندرا مودي الرائد لجذب المستثمرين للتصنيع في الدولة الواقعة جنوب آسيا، وبالرغم من أن حملة «صنع في الهند» المدعومة من رئيس الوزراء الهندي ما تزال بعيدة للغاية عن الوفاء بوعود العمل الطموحة، إلا أنها حققت بعض النجاح في التصنيع المرحلي للأجهزة والمكونات المحمولة. وقالت الشركة في بيان إن «سامسونغ» التي تقوم بتجميع الهواتف في الهند منذ عام 2007، في حين يعود المصنع الأصلي إلى عام 1996، تعتزم أيضًا تصدير أجهزة هندية الصنع. وفرضت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي ضرائب على الواردات من مكونات الهواتف الذكية الرئيسية، كجزء من خطة لتشجيع صناعة الإلكترونيات في الهند، ما يعزز النمو ويخلق ملايين الوظائف الجديدة.

شبكة فوكس ترفع قيمة عرض لشراء سكاي إلى 32.5 مليار دولار

شعار سكاي البريطانية

زادت شركة تواينتي فيرست سنشري فوكس التابعة لروبرت مردوك عرضها لشراء سكاي البريطانية في صفقة جرى الاتفاق عليها بما يصل بقيمة مجموعة التلفزيون المدفوع عند 32.5 مليار دولار، لتتغلب على كومكاست التي تنافسها في عرض شراء سكاي في الوقت الحالي.

وعرضت فوكس دفع 14 جنيها استرلينيا للسهم، بعلاوة قدرها 12 بالمئة فوق عرض كومكاست، لكن دون مستوى تداول أسهم سكاي عند 14.80 جنيه يوم الأربعاء. وتسعى فوكس لشراء المجموعة العاملة في أوروبا منذ ديسمبر كانون الأول 2016.

ويقول محللون إن العرض يمثل تحديا لكومكاست أكبر شركة ترفيه في العالم للعودة بعرض أعلى. وأقحمت مجموعة كومكاست الأمريكية المتخصصة في تلفزيون الكابل نفسها دون سابق إنذار في مواجهة عرض فوكس لشراء سكاي في فبراير شباط، مما اضطر المديرين المستقلين إلى التخلي عن توصيتهم الأصلية بقبول عرض فوكس.

ويملك مردوك بالفعل 39 بالمئة من المجموعة.

والمعركة حول مجموعة التلفزيون المدفوع البريطانية جزء من صراع أكبر في قطاع الترفيه العالمي في الوقت الذي يعرض فيه أكبر عمالقة الإعلام في العالم عشرات المليارات من الدولارات في صفقات لكي يتمكنوا من منافسة نتفليكس وأمازون.

وتتنافس كومكاست ووالت ديزني بشكل منفصل على صفقة تزيد قيمتها على 70 مليار دولار لشراء معظم أصول فوكس، وستتضمن الصفقة سكاي.

صندوق مالي أميركي يستحوذ على «ميلانو» الإيطالي

صندوق التحوط الأميركي إيليوت يستحوذ على نادي ميلانو

أعلن صندوق التحوط الأمريكي «إيليوت»، امس الأربعاء، استحواذه على نادي ميلانو الإيطالي لكرة القدم المثقل بالديون، وبأنه سيضخ 59 مليون دولار للمساعدة في استقرار أموره المالية.

ونقلت «رويترز» عن مصدر أن «إيليوت» اتخذت إجراءات قانونية قد تمنحها في نهاية المطاف حصة أغلبية في النادي الشهير.

واشترى رجل الأعمال الصيني لي يونجهونج النادي الإيطالي العام الماضي من سيلفيو برلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي السابق بمساعدة «إيليوت»، والتي أقرضت أموالا إضافية إلى ميلانو لتمويل شراء لاعبين وتسديد ديون النادي لدى البنوك. ومهد فشل يونجهونج في الوفاء بديونه إلى «إيليوت»، الطريق أمام إجراء قانوني قد يسفر عن استحواذ صندوق التحوط الأمريكي بالكامل على النادي الإيطالي.

وكان رجل الأعمال الصيني يبحث منذ عدة أشهر عن مستثمرين جدد من أجل تقاسم العبء المالي للنادي الذي يحقق خسائر، والذي تم إيقافه الشهر الماضي عن المشاركة في الدوري الأوروبي الموسم المقبل بسبب مشاكله المالية.

وعلّقت «إيليوت» التي تخطط لضخ المزيد من المال في الفترة القادمة، إنها تهدف لإدارة نموذج مستدام يحترم لوائح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم. ومن المتوقع أن يكون ميلانو، بطل أوروبا سبع مرات، قد أنهى السنة المالية في نهاية يونيو بخسائر تبلغ 75 مليون يورو.

تراجع واردات الهند من نفط إيران في يونيو

مؤسسة النفط الليبية تعلن إعادة فتح مرافئ تصدير الخام

مقر المؤسسة الوطنية للنفط الليبية في طرابلس

قالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية التي مقرها طرابلس امس الأربعاء إن أربعة مرافئ لتصدير النفط أُعيد فتحها بعد أن سلمتها فصائل في شرق البلاد إلى المؤسسة.

وقالت المؤسسة في بيان إنه تم رفع حالة القوة القاهرة، وهي إعفاء قانوني من الالتزامات التعاقدية، عن موانئ رأس لانوف والسدرة والزويتينة والحريقة.

وأضافت "عمليات الإنتاج والتصدير ستعود إلى المستويات الطبيعية تدريجيا خلال الساعات القليلة القادمة".

وأفادت بيانات شحن ومصادر في قطاع النفط بأن واردات الهند من الخام الإيراني تراجعت بنسبة 15.9 بالمئة في يونيو ، وهو أول شهر يعقب إعلان الولايات المتحدة إعادة فرض عقوبات على طهران.

وأظهرت البيانات أن الهند استوردت 592 ألفا و800 برميل من النفط الإيراني يوميا في يونيو حزيران مقارنة مع 705 آلاف و200 برميل يوميا في مايو أيار. وطلبت المصادر عدم ذكر أسمائها.

والهند هي ثاني أكبر مشتر للنفط الإيراني بعد الصين، وطلبت من شركات التكرير إيجاد بدائل لإمدادات النفط الإيرانية لأنها قد تضطر لخفض الواردات كثيرا من طهران امتثالا للعقوبات الأمريكية الجديدة.

وقالت الولايات المتحدة في مايو أيار إنها ستعيد فرض العقوبات بعد الانسحاب من اتفاق موقع في عام 2015 بين إيران وقوى عالمية من بينها روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، والذي وافقت طهران بموجبه على تقييد أنشطتها النووية مقابل رفع عقوبات كانت مفروضة عليها.

وأدى انخفاض مشتريات شركات التكرير الخاصة إلى تراجع واردات الهند من النفط الإيراني بالرغم من أن شركات التكرير الحكومية زادت مشترياتها.

وكشفت بيانات أن شركات التكرير الحكومية، التي تشكل حوالي 60 بالمئة من طاقة التكرير في الهند البالغة نحو خمسة ملايين برميل يوميا، زادت حجم مشتريات النفط الإيراني بنحو عشرة بالمئة في يونيو حزيران مقارنة مع مايو أيار ليصل إلى حوالي 454 ألف برميل يوميا.